الأبعاد الإنسانية وأزمة ظاهرة العولمة

بقلم:
د. نبيل فهمي ○

انتشرت نظرية وممارسات ما يسمى «بالعولمة» خلال العقود الثلاثة الماضية مع انتهاء الحرب الباردة وارتفاع غلبة التوجهات الغربية الرأسمالية وانتشار اقتصاد السوق عبر القارات والبحار، وترجمت إلى واقع في ظل مؤسسات «بريتون وودز» التي من أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الاقتصادية والتجارية التالية مثل منظمة التجارة العالمية.

والفلسفة الغربية الحاكمة في منظومة «العولمة» كانت تكامل الأسواق بإعطاء أولوية لتأمين المنظومة الاقتصادية وسهولة انتقال المواد الخام ومكونات الإنتاج وتغذية سلاسل الإمداد على أن تنقل المنتجات بأقل قدر من الحواجز إلى الأسواق، بحيث تنجز وتتفاعل العجلة الاقتصادية بكفاءة عالية تحقيقاً للأرباح والمكسب، بما يعني الحصول على المواد الخام بأفضل سعر، وتصنيعها بدرجات مختلفة من الجودة بأقل تكلفة ثم نقلها إلى الأسواق المناسبة الجذابة لتحقيق مكاسب متعاظمة، أي إن العنصرين الأساسيين في «العولمة» كانا «التكامل والكفاءة الاقتصادية» تحقيقاً للربح، ودعت كثير من الدول الغربية إلى دعم العولمة واقتصاديات السوق بالفصل بين السياسة والاقتصاد والتجارة للحفاظ على استقرار العجلة الاقتصادية مهما احتدت المشكلات السياسية.

وأصاب كثيرون، خصوصاً في الدول النامية أو ما يسمى بدول الجنوب، في اعتبار منظومة العولمة موجهة ومسيرة من الدول الاقتصادية الرأسمالية الكبرى، بهدف تحقيق مصلحة الاقتصادات والشركات الكبرى. وأن العولمة كانت تجربة أسهل للكيانات الكبرى أو القوية لقدرتها على الاستفادة من هذه المنظومة بالحصول على الموارد وتسويق المنتجات عالمياً، بل يخطئ من يدفع بأن دول اقتصادات السوق هي فقط التي تعاملت مع العولمة، أو أن دولاً أخرى لم تستفد منها.

فالهند على سبيل المثال كانت تنمو بمعدل ٣,٥ في المئة ما بين عامي (١٩٨٠ -١٩٩٠)، وارتفع ذلك إلى ٧,٧ في المئة من (٢٠٠٢ -٢٠١٢) وإلى ٩,٥ في المئة من (٢٠٠٥-٢٠٠٨) نتيجة زيادة الاستثمارات الأجنبية، والحصول على التكنولوجيا وانخفاض البطالة وتنامي روح الابتكار وارتفاع مستوى المعيشة للمواطن والانفتاح على الأسواق وتشجيع الكفاءات الجديدة، بل يرى كثيرون أن أكثر الدول استفادة من مرحلة العولمة هي الهند حتى مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة الغنية.

كما استفادت دول خارج اقتصاد السوق أو غير المتحمسة له كلية من هذه المرحلة أيضاً، لأنها لم تأخذ موقفاً صدامياً رافضاً منه، ووجهت اقتصادها جزئياً أو على مراحل لجلب الفوائد مع الاحتياط من المخاطر، ومنها أيضاً على سبيل المثال الصين التي تبنت الربحية وكفاءة الأداء والخصخصة وإضفاء الطابع المؤسسي على شركاتها بما في ذلك المملوكة للدولة، مع تشجيع القطاع الخاص في مناطق اقتصادية والانفتاح المنضبط لأسواقها، وهو ما جعلها تنمو أيضاً بمعدلات مرتفعة إلى أن أصبحت تنافس أمريكا اقتصادياً بعد أن تجاوزت اليابان وألمانيا.

ومن ناحية أخرى هناك من يذهب إلى أن الدول النامية أو دول الجنوب استفادت أكثر من الدول الصناعية في عصر العولمة على أساس أن الفوارق الاقتصادية بين الدول انخفضت خلال العقدين الماضيين في ضوء نمو الصين ودول عديدة في آسيا وأمريكا اللاتينية، وأن الأمم المتحدة حققت هدفها في تخفيض نسبة الفقر ٥٠ في المئة عام ٢٠١٠ (خمسة أعوام قبل التاريخ المستهدف لذلك)، ومن المتوقع القضاء على الفقر عالمياً في ٢٠٥٠ عدا في إفريقيا.

قناعتي الشخصية هي أن العولمة تساعد على النمو الاقتصادي، ومن ثم تفيد الغالبية العظمى من الدول والمجتمعات، إلا أن الربحية الخالصة في كثير من الأحيان تقدر فحسب بمعدلات اقتصادية، ومن دون الأخذ في الاعتبار الأبعاد الإنسانية والاجتماعية خصوصاً.

ويرتبط التقييم الاقتصادي أو التجاري للشركات بالمكسب (العائد المادي)، ولا يراعي بقدر كاف الظروف الصعبة لغير القادرين على مجاراة المنافسة، وهي ملحوظة حظيت باهتمام متزايد أخيراً بهدف رفع مستوى المعيشة ومن ثم دعم الأسواق، وهو ما جعل اقتصاديين رأسماليين كباراً يطالبون بإجراءات لإصلاح البنك الدولي وجعله أكثر نشاطاً في دعم التنمية.

ومن اللافت للنظر والاهتمام أن اقتصاديين كباراً في الساحة الغربية يتحدثون الآن بثقل كبير وبشكل متكرر عن انتهاء عصر العولمة التقليدية، ليس لانتصار النغمة الاشتراكية أو الاقتصادات المركزية، أو لاهتمام بالدول النامية، بل بسبب حادثتين لا علاقة لهما ببعضهما، أولاهما جائحة «كوفيد-١٩»، والأخيرة الأزمة الأوكرانية. فكلاهما أظهرت خللاً جوهرياً في السعي لتحقيق مستويات أعلى من كفاءة الأداء الاقتصادي بأقل تكلفة، وبالانتشار عالمياً والتكامل الواسع للأسواق فحسب.

وشهدنا تنامي التيارات الوطنية الانعزالية بعدما اتضح أن مكونات الإنتاج الدوائية متفرقة في العالم، وأن قدراتها الوطنية غير مطلقة فلجأت إلى السيطرة على التطعيمات ضد الجائحة، وكذلك تعطلت سلسلة الإنتاج نظراً إلى مشكلات الانتقال خلال وباء كورونا، ومع الاستقطاب المرتبط بأوكرانيا وتأثر التصنيع بمشكلات صعوبة الحصول على الشرائح الإلكترونية المتقدمة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفرضت عقوبات سياسية لمن يتعامل مع روسيا اقتصادياً، وانكمش الاقتصاد العالمي وارتفعت معدلات التضخم خصوصاً في الدول التي لديها عجز تجاري.

ويؤكد هؤلاء الاقتصاديون أهمية التراجع عن إعطاء الأولوية المطلقة «للكفاءة الاقتصادية بالتصنيع خارج الحدود الوطنية وضرورة الاهتمام بشكل متزايد» بالمتانة والمرونة والصلابة «الاقتصادية الوطنية والذاتية». أو بمعنى آخر القدرة على تحمل التحديات غير المتوقعة وتأمين سلاسل الإنتاج، بل ذهب بعضهم إلى أن العالم يتجه نحو «العولمة المجزأة»، بما يعنيه القيام بتقدير استراتيجي للاحتياجات وتأمين احتياطي أكبر للمكونات بإجراءات «تخزين متزايد في مناطق» مجاورة أو وطنية، فضلاً عن تأمين تعدد المصادر والخيارات الدولية بين الدول ذات «الرؤى المتشابهة والصديقة» كلما أمكن ذلك.

في كل هذه الاحتمالات، هناك نسبة تداخل بين السياسة والاقتصاد والأسواق محلياً وإقليمياً ودولياً، بل التداخل كان قائماً من وفي الدول الغربية بشكل خاص من قبل البنوك المركزية الوطنية، وكذلك من كثرة لجوئها إلى فرض عقوبات اقتصادية على الغير. والحالة الأوكرانية مثال آخر لقيام الدول الغربية المتبنية لاقتصاديات السوق بالتدخل لدعم أسعار وسلع معينة، للتأثير في سعرها إرضاءً لمواطنيها لتأمين تأييدهم للسياسات الخارجية، والتصدي لروسيا والتوتر الغربي الصيني، ومحاولة تقييد نقل التكنولوجيا إليها أو فتح الأسواق لمنتجاتها مثال آخر للخلط بين السياسة والاقتصاد.

إنني ممن يرون فوائد كثيرة للعولمة بخاصة في تسريع معدلات النمو الاقتصادي، ومع فهمي وتقديري الكامل لتداعيات أي منظومة تعتمد بالأساس وتعطي الأولوية للربحية من دون مراعاة البعد الاجتماعي، فإنني لا أتفق أن العولمة انتهت، فلا عودة للوراء، بل من الطبيعي أن تتغير وتتطور وأطالب بذلك، وأفضل العولمة شمولية المنهج الاقتصادي والاجتماعي، الجامعة للكل، إذ أرى أن الترجيح الكامل والحصري لربحية الفرد أو المؤسسات الاقتصادية أو دولة بعينها غير مفيد، بل مضر على المدى الطويل.

سبق أن كتبت وصرحت كثيراً عن ضرورة تجنب الاعتماد أكثر من اللازم على أي شخص أو جهة أو وطن مهما كانت العلاقات والصداقات، لأنه من الطبيعي أن نشهد تبايناً في الأولويات حتى بين أعز الأصدقاء أو العائلة الواحدة.

وطرحت جزافاً أن أي قرار يجب أن يعتمد على حسابات وقدرات واعتبارات وطنية وإقليمية ودولية بنسبة ٣٠ في المئة لكل منها، تأميناً لتعدد الفرص والخيارات، ومن ثم لا تقلقني الدفوعات المختلفة لتأمين المصادر والمكونات الاقتصادية بشكل استراتيجي طالما ظلت في إطار ما هو مشروع وتجنبت السياسات الاحتكارية.

لكن يهمني التحذير بكل صراحة وقوة من الانتشار غير الطبيعي للتكتلات الاقتصادية بين بعض الشركات أو الدول، ومن محاولات أو ممارسات تعكس رغبة للسيطرة على المكونات الإنتاجية وتحديد من يحصل عليها، أو التحكم في أسعارها وفقاً لمصالحها على حساب الغير بشكل غير عادل أو سوي، لأن الممارسات الاحتكارية تفشل أي نظام اقتصادي، وتعيق المنافسة المشروعة، ثم إنها تسييس التجارة والاقتصاد، وتؤدي إلى استقطاب اقتصادي دام يضاف إلى الاستقطاب السياسي الفاشل الذي عانيناه عقودا طويلة.

وعلى الدول النامية والمؤسسات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة متابعة هذه الأمور بدقة وعناية لتجنب تفاقم المشكلات والصعوبات أمامها، وعليها المطالبة ببرامج جادة وطموحة من البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، لتمكين الدول النامية والجنوب من القيام بدور أكثر تقدماً وتطوراً في سلسلة الإمداد والإنتاج الاقتصادية، وبما يتجاوز بمعدلات أكبر مجرد توفير المواد الخام والعمالة الرخيصة لتحقيق التوازن المناسب بين الإسهامات الوطنية والإقليمية والدولية، وهي أمور ضرورية للنجاح في منظومة اقتصادية دولية تكون لها الاستدامة والتطور والنجاح.

○ وزير الخارجية المصري السابق

الوعي والذكاء المالي والطريق إلى ريادة الأعمال

بقلم:
د. أسعد حمود السعدون ○

حسنا فعلت جمعية الريادة الشبابية حينما نظمت بالتعاون مع بنك البركة الإسلامي سلسلة ورش عمل لتنمية المهارات المالية للشباب، بغية تعزيز وعيهم المالي ومساعدتهم على إدارة شؤونهم المالية الشخصية بشكل فعال. وذلك في أواخر شهر أغسطس ٢٠٣٠. ولأهمية موضوع الوعي المالي ولارتباطه بعدد من المفاهيم والابتكارات المالية المؤثرة في النشاطات الاقتصادية للأفراد والمؤسسات، فإننا في هذا المقال نسلط الضوء على علاقة الوعي المالي بالذكاء المال وريادة الأعمال، بدءا من تعريف الوعي المالي الذي يتألف من مصطلحين هما الوعي، والمال، ويقصد بالأول (الوعي) جملة المفاهيم والأفكار والاتجاهات والقناعات التي يحملها الأفراد والتي تتشكل لديهم بواسطة مؤثرات ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية متعددة، وتجعلهم يتفاعلون مع قضايا وانشغالات المجتمع بأساليب وأنماط مختلفة. أما المصطلح الثاني فهو المال، وبالتالي فإن مصطلح الوعي المالي يعني القدرة على صنع قرارات مالية فعالة والإلمام الكافي بالقضايا والتحديات التي تخص إدارة المال والثروة. وعليه فإن الوعي المالي يعزز نمو الذكاء المالي ويرسخ الاستدامة المالية لدى الأفراد. حيث يعرف الذكاء المالي بأنه هو القدرة على كسب المال، وتحقيق الثراء، والقدرة الفائقة على الموازنة بين النفقات والإيرادات، وفهم كيفية استخدام الأموال. كما يتضمن الذكاء المالي القدرة على تحليل الأرقام بعمق أكبر. ولاريب أن كل الناس ترغب في الحصول على المال، ولكنها لا تعرف ما قواعده وكيفية الوصول إلى الثراء المالي. الجميع يطلب.. الجميع يتمنى، ولكن قلة قليلة فقط هي التي تحصل على ما تتمناه. فما السر وراء هذه الفئة؟ إنهم (الذين يمتلكون ملكة الذكاء المالي) والذكاء المالي على عدة أقسام منها: كسب المزيد من المال حيث إن عملية كسب المال هي التي تجعل الناس أثرياء وليس المال نفسه، بمعنى كيف تعمل للوصول إلى المال؟ مفتاح كسب المال هو حل المشكلات، لذا ينبغي أن نضع قائمة بالمشكلات التي تمنعنا من الوصول إلى كسب المال، ونبدأ بحلها وتجاوزها واحدة تلو الأخرى .والقسم الثاني هو حماية المال من خلال انفاقه في المجالات التي تحقق المزيد من المال (اختيار أفضل فرص الاستثمار). والثالثة الحرص على وضع ميزانية محكمة للمال من حيث الإنفاق والإيراد، واختيار فرص الاستثمار الأكثر جدوى مالية، بالإضافة الى تحسين معلومات الشباب حول كل ما هو جديد في عالم المال والاستثمار، والقوانين والتشريعات المنظمة لها. وبالشكل الذي يمهد لهم الطريق للدخول إلى عالم ريادة الأعمال وهم مدركون طبيعة مصادر التمويل المتاحة وكلفها واشتراطات جهات التمويل، فضلا عن زرع روح الالتزام بالادخار الذي سيكون مورد لاستثمار جديد. مع الإشارة إلى ضرورة عدم استسهال القروض والسعي إلى التخلص منها أولا بأول، لأن تراكمها يقود إلى ضعف السجل الائتماني. وعموما فإن للذكاء المالي عدة مهارات رئيسية هي: الثقافة والوعي المالي، مهارة توظيف المال لتوليد مزيد من المال، وفهم آليات السوق (العرض والطلب) والقدرة على التعامل معها. ومتابعة التطورات في قطاع الخدمات والأسواق المالية، والإيمان بأن الادخار بوابة الاستثمار وتعظيم الثروة، وغيرها من المهارات. وقبل أن نغادر هذه الفقرة لابد من تأكيد أن التطورات التقنية والمالية المعاصرة عززت من أهمية الوعي والذكاء المالي لتحقيق الاستدامة المالية وتمكين رواد الأعمال من تجاوز تحدي التمويل التقليدي من القطاع المصرفي، إذ إنها وفرت آفاقا جديدة للتمويل الرخيص والسريع من خلال شركات التكنولوجيا المالية، والتمويل الجماعي والتمويل الاخضر، والتمويل برأس المال الجريء، وغيرها من مصادر التمويل. كما نجم عن الذكاء الاصطناعي دفعا جديدا للأذكياء ماليا نحو مزيد من تعظيم الأرباح من خلال فتح أبواب جديدة للاستثمار، فقد وفر حلولا لإبداعات السوق والمنتجات الحديثة، إذ إن لديه القدرة على تطوير المنتجات والأسواق ونماذج إدارة الأعمال ومعايير الجودة. وأسهم في تطوير برامج تعزز الأمن المالي في مختلف المجالات التجارية والاستثمارية.

وختاما نقول تمكنت جمعية الريادة الشبابية بنجاح باهر في توسيع مدارك المشاركين في الورشة حول أنجع السياسات والخيارات المالية المتاحة لرواد الأعمال. فلرئيس مجلس إدارتها أطيب التهاني وأسمى التبريكات على حسن اختيار الموضوع وتوقيته، ولبنك البركة الإسلامي خالص التقدير على دعمه للشباب عموما ولرواد الأعمال خصوصا.

○ أكاديمي وخبير اقتصادي

محنة ليبيا وغياب الدولة

بقلم:
فاروق يوسف ○

لو كانت هناك دولة في ليبيا لما مات الآلاف من الناس.

ليست هناك دولة حقيقية في العالم ترضى أن يموت شعبها بالطريقة التي مات فيها الليبيون وهم يواجهون كارثة طبيعية، سبق للكثير من الدول أن تعاملت معها بكفاءة وأنقذت شعوبها من المصير الذي انتهى إليه الليبيون.

لم تكن تلك الدول بثراء ليبيا ولكنها حفظت أرواح شعوبها من موت، فشلت ليبيا في مواجهته ومنعه من افتراس شعبها.

حكمة ينبغي أن يستوعب ضرورتها حماة اللادولة في العراق واليمن ولبنان وسوريا. لقد أنفق العقيد القذافي أموالا طائلة من أجل تدمير الدولة التي نصب نفسه وارثا وحيدا لأملاكها.

كانت الجماهيرية العظمى هي حله الذي اقتلع من خلاله جذور الدولة التي كانت قائمة، لا في الواقع فحسب، بل وأيضا في عقول الناس الذين وجدوا أنفسهم من غير خيمة الكتاب الأخضر تائهين من غير أن يستعيدوا القدرة على الوقوف أمام المرآة الوطنية ليكونوا بناة شرفاء لدولة تخدم شعبها وتصرف شؤونه وتحميه من شروره.

ضيع القذافي الدولة وشعبها الذي أثبت عبر أكثر من عشر سنوات أنه غير قادر على استعادة وعيه والخروج من صدمة الجماهيرية.

الواقع السياسي في ليبيا بعد القذافي هو أكثر رثاثة مما كان عليه أيام الأخ العقيد. الشعب الذي انكسرت بوصلته عبر أربعين سنة لم يصح من الكابوس، بل لا يزال ذلك الكابوس هو المصدر الوحيد لإلهامه في صنع حياة هي أشبه بالموت. كل ثروات ليبيا لا يمكن أن تنقذها من ذلك الموت ما لم ينتقل شعبها من العبث والمجانية إلى العمل الوطني الواعي الجاد. وليس إعصار دانيال سوى واحدة من علامات الانهيار.

ليس موت الليبيين بيسر وبطريقة مبتذلة ورخيصة مفاجئا. إنه الحدث الأكثر توقعا في ظل الغياب الكلي لقيم الدولة. فجماهيرية القذافي لا تزال قائمة وإن اتخذت صورا مختلفة، حسب الجهة التي تديرها وارتباطاتها وأهدافها التي هي عبارة عن مصالح مشتركة بين الداخل والخارج.

وليس هناك من مبدأ ثابت يمكن العودة إليه والاحتكام له، فما من قاعدة لا يمكن نقضها وهو ما كشفت عنه تداعيات لقاء وزيرة الخارجية الليبية بمثيلها الإسرائيلي.

ما حدث ليس غريبا. يعرف الإسرائيليون أنه لا معنى لذلك اللقاء وليس التطبيع مع ليبيا ممكنا لأنها من غير دولة. وهم لا ينوون التورط في مشكلات بلاد يدمرها أبناؤها بطريقة أكثر سوءا مما يفعله أعداؤها.

عبر أكثر من عشر سنوات كان الليبيون ينكلون بأنفسهم كما لو أن لعنة القذافي قد حلت بهم، كما لو أن التخلص من ملك ملوك إفريقيا كان فرصة لإظهار شرورهم كلها ووضع بلادهم على طريق الهلاك الأبدي. ما بدأه القذافي يكمله تلاميذ مدرسته الصغار.

وبناء على ما شهدته ليبيا بعد مقتل القذافي بطريقة مهينة فليس صحيحا القول إن الشعب الليبي كان راغبا في إنهاء عصره. كل ما جرى ينقض ذلك بحقيقة أن القذافي بسبب انفصاله عن الواقع وإصابته بجنون العظمة كان ضحية مؤامرة جرته إلى أن يكون في موقع نيران حلف الناتو.

لقد رغبت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا في التخلص منه وطي صفحته الشخصية المزعجة. لقد انتهى دوره على المسرح السياسي العالمي.

أما ليبيا فقد تُركت لشعبها الذي يعرف الخبراء أنها ستكون في أيدي من يبددون ثرواتها ويمزقون شعبها ويحطمون كل أمل في إمكانية قيام دولة حقيقية فيها. سيستمر القذافي في الحكم من القبر الذي ذهبت أشلاؤه إليه. فأشلاء الجماهيرية صارت بديلا عنها وستفشل كل محاولات المساعدة الخارجية سواء أتت بنية حسنة كما هو الحال مع مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة أم بنوايا سيئة.

لم تثر الكارثة التي تعرض لها الشعب الليبي من جراء الإعصار أي اهتمام عالمي. خبر صغير لم يرق إلى مستوى العناوين الرئيسة حتى أن البعض شك في أن الموت الذي تعرض له الآلاف من الليبيين كان حدثا جديدا.

فالليبيون يموتون يوميا. يقتل بعضهم البعض الآخر من غير أن يكون هناك هدف لعمليات القتل. عبثية موقف الليبيين من الدولة جعلت العالم يدير ظهره لهم. هل علينا إن رغبنا في إظهار تعاطفنا مع الموتى الأبرياء وهم ضحايا اللادولة أن نقول «تحيا الجماهيرية»؟!

○ كاتب عراقي

لماذا تستمر الحرب المأساوية في أوكرانيا؟

بقلم : صادق الشافعي ○

إن استطالة زمن الحرب في أوكرانيا كل هذا الوقت يطرح أسئلة، ومعها ملاحظات جادة ومهمة.

يزيد من جدية وأهمية الأسئلة والملاحظات، أنه رغم مرور عام ونصف العام على هذه الحرب، إلا أنه لا تبدو لها نهاية قريبة، ولا يلوح في الأفق بوادر أو نية للحل.

وأنها أيضاً وبالمحصلة لا تظهر تفوقا حاسما في المعارك الدائرة لصالح روسيا وقواتها، أو حسماً عسكرياً لصالح أوكرانيا ومن معها.

وبالإضافة إلى الرد الأوكراني في ساحات القتال العادية، فإن الطائرات الأوكرانية نجحت أكثر من مرة في الوصول إلى الأجواء الروسية، وفوق العاصمة موسكو ذاتها، رغم الحقيقة الأكيدة أنه في كل مرة تم التصدي المبكر لها ومنعها من تحقيق ضرب أي هدف لها.

ولذلك يصبح من الممكن التساؤل: هل كان وراء هذا الحال من الاستطالة في المعارك العسكرية خطأ في تقدير القيادة الروسية، وهي تقرر البدء بحربها على أوكرانيا لقوة وتماسك النظام الأوكراني ومؤسسته العسكرية ولقوة تحالفاته، أم كان وراء ذلك خطأ في تقدير دور الحلف الأطلسي بالتحديد، وللمدى الذي سيصل إليه الدعم الذي ستقدمه دول الحلف المذكور للدولة الأوكرانية في حربها ضد روسيا؟

وقد أثبت مجرى سير المعارك، واتساعها، وطول زمنها، أن الدعم الأطلسي من كل دوله تقريباً كان ولا يزال دعماً بلا حدود ولا قيود بالأسلحة والمعدات العسكرية، وأيضاً بالخبرات المتقدمة والنوعية العسكرية منها بالدرجة الأولى، وبتدريب القوات الأوكرانية على استعمال الأسلحة والأجهزة الأكثر حداثة والأكثر تدميراً، ثم الدعم السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والإعلامي وبكل الخبرات في كل مجال، وفي مقدمتها الأسلحة النوعية والمتطورة، وتدريبه للقوات الأوكرانية على استعمالها.

الحقيقة القائمة، حتى الآن، أن الحرب في أوكرانيا ما زالت مستمرة وعلى جميع الجبهات العسكرية والسياسية والاقتصادية، وأنه لا أفق واضحاً وقريباً لانتهائها.

والحقيقة الملازمة والموازية أن الغرب، ممثلاً أساساً بحلف شمال الأطلسي، بكل قدراته السياسية والعسكرية والاقتصادية يرمي بكل ثقله في هذه المعركة خلف أوكرانيا.

يلفت النظر ويستدعي الانتباه أنه خلال فترة الحرب، وربما بتأثير مباشر أو غير مباشر وبنسب متفاوتة، حصل ويحصل عدد من المتغيرات والأحداث تلفت النظر:

الحدث الأول، هو الجدل حول الأوضاع الداخلية في الحلف الأطلسي، ودوره والمهام المناطة به، ثم دوره وعلاقاته على المستوى الدولي ومع دول العالم ومؤسساته.

يترافق ذلك مع رغبة دوله الأعضاء بضم دول أخرى إلى عضويته تكون راغبة ووازنة ومستقرة في أوضاعها وسياساتها في نفس الوقت.

ومؤخراً بدأت تظهر تباينات في وجهات نظر الدول الأعضاء حول فعالية الدعم الهائل الذي قدم إلى أوكرانيا وإلى متى سيستمر.

والحدث الثاني، هو تنامي واتساع الدور الصيني، واتساع درجة حضوره وتأثيره على المستوى الدولي عموماً، وفي توسع علاقاته ودوره مع عديد من دول العالم وشعوبها، خصوصاً أن هذا الحضور يبقى ويستمر ويتقدم في حال من التوسع والاندفاع.

وهو ما يفتح الباب واسعاً أمام دخول الصين قطباً عالمياً ثالثاً إلى جانب القطبين القائمَين: الولايات المتحدة الأميركية وروسيا. ويفتح الباب أمام الاعتراف به والتعامل معه على هذا الأساس.

الحدث الثالث، هو انضمام ست دول إلى منظمة بريكس العالمية، ثلاثة منها عربية وهي المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى الأرجنتين وإيران وإثيوبيا. وهو ما يزيد الحضور العربي ويرفع قوة تأثيره في مسارها العام. وهو أيضاً، ما يرفع من وزن هذه المنظمة ويزيد من قدرتها وفعلها ودورها على المستويات المناطقية والإقليمية والدولية.

الحدث الرابع، هو ما يجري في عدد من الدول الإفريقية، إذ إن عدداً متزايداً من دول القارة الإفريقية بدأت في الأشهر الأخيرة تدخل في حال من الفوضى والاضطراب، مثل النيجر والسودان وأخيراً الجابون، وعنوان هذه الأحداث ومدخلها هو محاولات تغيير الحكم عبر صدامات وانقلابات عسكرية، والأسباب المعلنة وراء ذلك هي أوضاع وأسباب داخلية بالدرجة الأولى. وهو أيضاً ما يمتد ليشمل بحال الفوضى والاضطراب المذكور دولاً في محيطها القاري، ويؤثر أيضاً في استقرار تلك الدول وتطورها، وينعكس سلباً على العلاقات البينية في القارة.

ومن المفيد الانتباه إلى أن التتبع الدقيق لما يجري في إفريقيا يشير إلى أن هناك رغبة لدى شعوب هذه الدول في المحاولة للخروج من فلك هيمنة الغرب وسيطرته على مقدراتهم وثرواتهم ومصائرهم.

وهنا يصبح السؤال المشروع: هل كان لحرب أوكرانيا، والاصطفافات التي تلتها، وبروز حالة من الململة والضجر – التي قد تكون خجولة الآن- من التفرد الأمريكي والهيمنة الاستغلالية، يد في ظهور هذه الأحداث؟

○ كاتب من فلسطين